جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بغداد
كلية العلوم السياسية
الدراسة الصباحية

العلاقات الإسرائيلية المصرية في عهد السيسي

بحث تخرج تقدم به الطالب (منتظر كاظم أنور) الى كليه العلوم السياسية وهو جزء من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس في العلوم السياسية

اشراف
م.د الكوثر عبد الباري

1443 هـ **2022 مـ**

الآية القرآنية

بسم الله الرحمن الرحيم

قالو ربنا لا علم لنا الإماعلمتنا انك انته العليم الحكيم

صدق الله العظيم
سورة البقرة 32

الاهداء

إلى الذي تدركه العقول. . . . ولا تراه العيون رب العزة والجلالة. . . . طاعة وامتثالاً

شمعتي عمري اللتين تنيران باحتراقهما

اللذان

مراني بعطفهم وحبهم وحنانهم

منذ أول لحظات حياتي .... أبي وأمي

إلى سندي في هذه الدنيا. . . أخوتي وأخواتي

علموني نسيج الحروف. . .أساتذتي

إلى ينبوع العلم والمعرفة. . .كليتي

الباحث
منتظر كاظم أنور

بطاقة الشكر

في مثل هذه اللحظات يتوقف البراع ليفكر قبل أن يخط الحروف ليجمعها في كلمات ... تتبعثر الأحرف وعبثا أن يحاول تجميعها في سطور سطورا كثيرة تمر في الخيال ولا يبقى لنا في نهاية المطاف إلا قليلاً من الذكريات وصور تجمعنا برفاق كانوا إلى جانبنا.. فواجب علينا شكرهم ووداعهم ونحن نخطو خطوتنا الأولى في غمار الحياة ونخص بالجزيل الشكر والعرفان إلى كل من أشعل شمعة في دروب عملنا وإلى من وقف على المنابر وأعطى من حصيلة فكره لينير دربنا إلى الأساتذة الكرام في كلية القانون والعلوم السياسية ونتوجه بالشكر الجزيل إلى الدكتورة (الكوثر عبد الباري) بالأشراف على هذا البحث فجزاها الله عنا كل خير ولها منا كل التقدير والاحترام كل التقدير والاحترام..

الفهرست

الفصل الاول

العلاقات المصرية الإسرائيلية

المبحث الأول

تطور العلاقات المصرية الإسرائيلية العوامل الحاكمة في تطوير العلاقة

المطلب الاول

بين مصر وإسرائيل

ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في مصر

المطلب الثاني

الفصل الثاني

العلاقات المصرية الإسرائيلية وثورة يناير 20

المبحث الأول

| موقوف اسرائيل من العورة وتداعياتها | 13 ابعاد العطور في العلاقات العمالية بعد ثورة يناير

المطلب الاول

المطلب الثاني

التدخل الخارجي في مصر

العلاقات المصرية الإسرائيلية والعورها بعد ثورة 2011 |

المبحث الأول المطلب الاول

العلاقات المصرية الإسرائيلية في عهد السيسي

تولى الرئيس السيسي للرئاسة الجمهورية في مصر

ملخص البحث

ونتناول في هاذا البحث. الى موضوعين مهمين اولآ العلاقات المصريه الإسرائيليه
ثانيآ العلاقات المصرية الإسرائيلية وثورة يناير2011 : 1

تطور العلاقات المصرية الإسرائيلية

مرت العلاقات المصرية الإسرائيلية بمراحل مختلفة ومتباينة بشكل كبير مع تغير أنظمة الحكم في مصر، بداية من العهد الملكي تحت حكم الملك

السابق فاروق، وحتى الوقت الحالي في ظل النظام الجمهوري تحت رئاسة عبد الفتاح السيسي. : 2

العلاقات المصرية الإسرائيلية وثورة 25 يناير 2011

اولا:موقف اسرائيل من الثورة وتداعياتها

منذ اندلاع الاضطرابات في العالم العربي خلال مرحلة الربيع العربي 2011 ، نظرت إسرائيل بعين القلق لذالك الاتجاه الثوري وتلك المتغيرات وهوا ما دفع "إيهود باراك" وزير الحرب ، إلى وصفها بأنها أشبه بـ"هزة أرضية تاريخية" ، سوف تدفع إلي "تسونامي" يؤدى إلى إفقاد إسرائيل لشرعيتها بدرجة كاملةوفيما يتعلق بمصر،

Summary of the research and dealt with in this research. To two important topics, first, the Egyptian-Israeli relations, and secondly, the Egyptian-Israeli relations and the January 2011 revolution:2

The development of Egyptian-Israeli relations
Egyptian-Israeli relations have gone through different and significantly different phases with the change of regimes in Egypt, starting with the monarchy under the rule of former King Farouk, until the present time under the republican regime under the .presidency of Abdel Fattah el-Sisi:2

Egyptian-Israeli Relations and the January 25, 2011 Revolution
First: Israel's position on the revolution and its repercussions
Since the outbreak of turmoil in the Arab world during the 2011 Arab Spring, Israel has viewed this revolutionary trend and those variables with concern, which prompted Ehud Barak, Minister of War, to describe it as a "historic earthquake" that would lead to a "tsunami" that would lead to Israel's complete delegitimization, with regard to Egypt

المقدمة

تتسم العلاقات المصرية الاسرائيلية منذ نشأة دولة إسرائيل في 14 مايو 1948 ، بطبيعة خاصة غلب عليها الصراع ومواجهة جديدا عقب نصر أكتوبر العسكرية عبر حروب متعاقبة ، إلا أن تلك العلاقات دخلت منعطفا 1973 ، وزيارة الرئيس السادات للقدس في 19 نوفمبر 1977 ، وما أعقبها من عقد اتفاق كامب ديفيد في 17 سبتمبر 1978 ، ثم معاهدة السالم في

26 مـ ـارس 1979 على حرية حركة السياسة المعاهدة التي أنهت حالة الحرب بين البلدين ، الا أنها شكلت قيدا انتقاصها من سيادة مصر على شبه الخارجية المصرية في دوائرها المختلفة ، فضال جزيرة سيناء .وملا كانت الظروف والاوضاع السياسية الدولية والاقليمية قد تغيرت منذ توقيع هذه المعاهدة ، فقد تعالت المصالح الوطنية المصرية كمحدد أساسي واوحد ، وإعادة النظر في المعاهدة علي ضوء اعتبارات ومتطلبات الامن القومي المصري في المرحلة الراهنة من مواجهة الارهاب المتمركز على أرض سيناء والمهدد ، وهي عن الاصوات في مصر وخاصة بعد ثورتي 25 يناير 2011 و 30 يونيو 2013 ، مطالبة بضرورة تدشين أسس جديدة للعلاقات المصرية الاسرائيلية ترتكز علي الاستقرار الدولة.

اهمية البحث:

وتنبع من عدة اعتبارات ، أبرزها

1 -الأهمية التي تتمتع بها كلتا الدولتان مصر وإسرائيل كقوى ذات مكانة داخل المنظومة الدولية

2 - طبيعة التحولات التي شهدتها مصر بعد 3 يوليو 2013 يحمل توجهات مختلفة ، وبما يفرضه سياسيا ذلك ، والتي أفرزت نظاما أهمية الوقوف على كيفية تأثيرها على العلاقات والمصالح المشتركة

3 - تصاعد وتزايد العمليات الارهابيه في سيناء بما تفرضه من ضرورة إعادة النظر في معاهدة السالم ، بهدف استعادة على الامن القومي المصري السيادة المصرية الكاملة على سيناء حفاظا

4 - تنامي الاهتمام الداخلي في مصر بضرورة إعادة بناء السياسة الخارجية المصرية، بما يعزز من مكانتها الاقليمية والدولية ، وامتالك القدرة على

صياغة هذه السياسة بإرادة مستقلة ، وهو ما يرتبط في جانب كبيرمنه بالعلاقات مع دول الجوار الاقليمي وفي مقدمتها إسرائيل

5 - سعى الدراسة لاستخلاص التوصيات التي يمكن لصانع القرار السياسي الاستفادة بها في مجال تطوير هذه العالقات مستقبلآ

اهداف وفروض البحث

يتمحور هـ دف الدراسة حول رصد طبيعة العلاقات المصرية الاسرائيلية ، وتحليل المتغيرات الحاكمة لمسارها ، لاسيما معاهدة السلام ، ومحاولة الوقوف على جوانبها على ضوء المتغيرات التي حدثت للنظام السياسي المصري بعد ثورتي 25 يناير 2011 و30 يونيو 2013 ، وذلك بهدف وضع تصور أورؤية مستقبلية لهذه العلاقات ، وتدور الدراسة حول فرض أساسي وهو : أن إعادة صياغة تلك العلاقات والتي تفرضها ظروف المرحلة الراهنة ، وكذالك إعادة النظر في معاهدة السلام ، في تحقيق أمريين هامين ، وهما : يكون العامل الاول. منح مصر حرية حركة كبيرة في مجال ممارسة سياستها الخارجية في علاقاتها والثاني. زيادة قدرة مصرفي حربها ضد الارهاب في سيناء ، وسرعة حسمها لصالح الامن للدولة القومي التحقيق هذا الفرض ستسعي الدراسة لإلجابة على التساؤلت التالية :

1 - ملاذا تتخذ العلاقات المصرية الا رغم وجود معاهدة السلام ؟ . سرائيلية منحنى سلبيا

2 - ماهي العوامل الاساسية التي تؤثر على هذه العلاقات ، وما مستويات وحدود هذا التأثير ؟.

3 - ماهي التحديات التي تواجه هذه العلاقات وبخاصة في مرحلة ما بعد سقوط نظام مبارك ؟

4 - إلى أي مدى يمكن أن تساهم العوامل الاقتصادية والتجارية في تحسين العلاقات السياسية ؟ .

5 - نحو التعاون وتالقى المصالح أم للتوتر والصراع ؟ . هل يحمل المستقبل لتلك العلاقات اتجاها

6 - ماهي السيناريوهات المتوقعة للعلاقات خلال فترة حكم الرئيس عبد الفتاح السيسي؟

إشكاليه البحث

تمر مصر ومنذ 3 يوليو 2013 بمرحلة حرجة تضاف فيها قوى الارهاب ، والتي اتخذت من جبال سيناء معقلآ مهددة بذلك أمن واستقرار الدولة ، وما كانت مصر إلى حد كبير مغلولة اليد في تلك المواجهة بسبب القيود التي فرضتها نصوص معاهدة السلام على حجم وانتشار القوات في سيناء ، فإن الحاجة باتت ماسة وملحة لاعادة النظر في طبيعة تحديدها رأت لها حل لتلك الاشكالية نصوص المعاهدة وملحقاتها ، عبردراسة متعمقة وصوال العلاقات الثنائية مع إسرائيل

منهجية البحث:

تقوم الدراسة على فكرة التكامل المنهجي بهدف الوصول إلى تحليل علمي تغلب عليه الدقة والموضوعية ، ومن ثم اعتمد الباحث على : المنهج الوصفي التحليلي ، للتعامل مع الظاهرة لفهم طبيعتها ومتغيراتها وأدوار الأطراف الفاعلة ، اعتمادا الدراسات والمراجع المتخصصة . والمنهج التاريخي ، بهدف تحليل وتفسير وفهم أحداث الماضي بناء علي أسس منطقية واستشراف المستقبل على ضوء ذلك ، إلى جانب مدخل المصلحة الوطنية ، الذي يفترض أن القوة الرئيسة المحركة لسياسات الدول اليسما الخارجية ، هي السعي المستمر لحماية وتنمية مصالحها القومية فـ حدها الأقصى حاضرا في مواجهة الاطراف الاخرى. مستقبلا

المبحث الأول

تطور العلاقات المصرية الإسرائيلية

مرت العلاقات المصرية الإسرائيلية بمراحل مختلفة ومتباينة بشكل كبير مع تغير أنظمة الحكم في مصر، بداية من العهد الملكي تحت حكم الملك السابق فاروق، وحتى الوقت الحالي في ظل النظام الجمهوري تحت رئاسة عبد الفتاح السيسي. ولما كان التغير في الشأن المصري عاملا جوهريا في تغير شكل ومضمون الصراع العربي الإسرائيلي فإن ثورة يناير كان لها أثر كبير في تلك العلاقات، وهذا الصراع حيث أنها توصف بأنه الحدث الأهم في تاريخ مصر خلال العقود الماضية

هنالك عوامل حاكمة في تطوير العلاقات بين البلدين

العامل الجغرافي:

يؤثر موقع مصر الجغرافي على صانع القرار المصري في تبنى سياسات معينة لا يستطيع أن يحيد عنها الا في ظروف استثنائية، فموقع مصر جعلها ترتبط بالقضية الفلسطينية و بالتالي تؤثر اسرائيل على مصر و تمثل خطر على امنها القومي خاصة بالنسبة لقناة السويس و شبه جزيرة سيناء، فقناة السويس تمثل المصدر الثالث للدخل القومي المصري و تحاول اسرائيل التهديد بإنشاء مشروعات تضر بقناة السويس مثل محاولتها عمل مشروع قناة من خليج ايلات الى خليج العقبة و لكن لمعرفة اسرائيل استحالة هذا المشروع حالته دون البدء فيه، و أعلن رئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامن نتنياهو في فبراير 2012م عن خطة لبناء سكة حديد تصل بين البحر المتوسط و البحر الاحمر لتكون بديلا عن قناة السويس و مسار بري لنقل البضائع من اوروبا الى آسيا دون الحاجه إلى قناة السويس، مما يؤثر على الامن القومى المصري (1). أيضا جعل موقع مصر من يسيطر على فلسطين يهدد خط دفاع سيناء الاول، فقد تعرضت شبه جزيرة سيناء للاحتلال الإسرائيلي و استمرت الحروب بين مصر و إسرائيل لفترة طويلة حتى انتهت بحرب اكتوبر 1973م و الاتفاق على معاهدة السلام 1979م. لكن رغم هذه المعاهدة الا أن إسرائيل ما تزال تمثل خطرا على مصر خاصة على الحدود حيث كثيرا ما شهدت توترات على الحدود المصرية الاسرائيلية (2). و من ثم تحاول مصر الحفاظ على علاقات طيبة مع اسرائيل خوفا على أمنها القومي ومصالحها خاصة في هذه الفترة نظرا لما تعانيه البلاد من عدم استقرار. كما أن الجغرافيا الطبيعية جعلت مصر ترتبط بعلاقة خاصة جدا بقطاع غزة ، فمساحة قطاع غزة القومية جعلته يضيق بسكانه و يمثل أعلى معدل للكثافة السكانية في العالم اليوم وقد حدث ذلك،

العامل الاقتصادي:

الوضع الإقتصادى المصري بعد الثورة هو احد العوامل المهمة التي تحدد جدول أعمال الإدارة المصرية ، و هو صلب عمل القيادة المصرية حيث أن اقتصاد مصر يمر بأزمة كبيرة و يحتاج إلى ما يقرب من 20 مليار دولار لكي ينهض من جديد (3) . كما أن النظام المصري الجديد على وعى بأن بناء اقتصاد قوى يعد من أهم متطلبات تقوية الدور الإقليمي لمصر، فالعمل على بناء نهضة اقتصادية يسمح لمصر بالتحرك بكفاءة في سياستها الخارجية (4). و لكي تخرج مصر من الأزمة الاقتصادية، اتجهت إلى السعي للحصول على التمويل من مؤسسات التمويل الدولية، وهذه المؤسسات التابعة للدول الغربية ستكون شروطها قاسية على مصر وهي رفع الدعم و تعويم سعر صرف الجنية، و خصخصة القطاع العام (0) . و نظرا لحاجة الإقتصاد المصرى إلى المساعدات الامريكية، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تفرض على مصر الحفاظ على معاهدة السلام مع إسرائيل ، ومن المعروف أن هذه المساعدات الأمريكية لمصر كانت جزء من إتفاقية كامب ديفيد، ولذلك فهي تلعب دور كبير في الحفاظ على معاهدة السلام بين مصر و إسرائيل (6) . ومن ثم سيكون القرار المصري مرتبط بمصالح خارجية أمريكية أوروبية والتي من مصلحتها ضمان سلامة إسرائيل، و بالفعل قد تعهد الرئيس المصري الحالي محمد مرسي بالحفاظ على كافة الاتفاقيات و الالتزامات الدولية التي أبرمتها مصر من قبل، و من ثم يكون من المستبعد حدوث تغيرات في علاقة مصر بإسرائيل في السنوات القليلة المقبلة، حيث لابد لمصر أن تجد بديل لكى تكون خارج إدارة السيطرة الأمريكية الاسرائيلية (7) إن الحفاظ على استقرار علاقات مصر مع اسرائيل هو أمر حيوي بالنسبة لاستقرار الاقتصاد المصري ، فالعلاقات المستقرة مع إسرائيل لها تأثير مباشر وغير مباشر في قطاعات أساسية من الاقتصاد المصري مثل النفط و قناة السويس و السياحة، و بالنسبة للنفط فحدوث أي توتر أمنى يؤثر مباشرة على هذا القطاع ، فهذه الحقول بحرية مما يؤدى إلى صعوبة عملية الاستخراج والنقل و تكون عرضة للهجوم في حالة وجود توتر أمنى، بالإضافة إلى أن كثير من هذه الحقول تقوم بعملية استخراج النفط بها شركات دولية و التي لا تعمل في مناطق عرضة للخطر(8).أما بالنسبة لقناة السويس و السياحة فهما من أهم قطاعات الاقتصاد المصري و التي تتأثر بعدم الاستقرار الامني ،و من ثم تكون معرضة للخطر في حالة إن الحفاظ على استقرار علاقات مصر مع اسرائيل هو أمر حيوي بالنسبة لاستقرار الاقتصاد المصري ، فالعلاقات المستقرة مع إسرائيل لها تأثير مباشر و غير مباشر في قطاعات أساسية من الإقتصاد المصري مثل النفط و قناة السويس و السياحة، و بالنسبة للنفط فحدوث أي توتر أمنى يؤثر مباشرة على هذا القطاع ، فهذه الحقول بحرية مما يؤدى إلى صعوبة عملية الاستخراج والنقل و تكون عرضة للهجوم في حالة وجود توتر أمنى، بالإضافة إلى أن كثير من هذه الحقول تقوم بعملية استخراج النفط بها شركات دولية

العامل الامني والسياسي:

نتناول في البداية العوامل الداخلية في مصر كمحدد للعلاقات المصرية الإسرائيليةو بالتحديد عدم الاستقرار السياسي في مصر حيث أن الرئيس المصرى يظل هو الأهم في مسألة صنع القرار في العلاقات المصرية الإسرائيلية ، كماان حالة عدم الإستقرار في مصر تحدث توتر متبادل بين البلدين. ثم سنتناول العامل الامنى.

عدم الاستقرار السياسي في مصر:

لقد تولى المجلس العسكري إدارة شئون مصر منذ 11 فبراير 2011م حتى 30 يونيو 2012م، مما أدى الى انقسام الجمهور المصري و الأحزاب السياسية في مواقفهم و أراءهم تجاه المجلس العسكري الذي كان جميع أعضائه على صلة وثيقة بالنظام السابق. وقد أعلن المجلس العسكري أنه سيتولى إدارة شئون البلاد لمدة ستة أشهر حتى إجراء انتخابات حرة نزيهة و لكنه استمر في السلطة لفترة أطول، مما أثار قلق القوى السياسية و الشعب المصري حول أن المجلس العسكري يريد أن يستمر في السلطة و من ثم ستصبح دولة عسكرية (10)، و قد ثار جدلا واسعا حول علاقة المجلس العسكري بجماعة الإخوان المسلمين حيث أنها التزمت تأييد المجلس العسكري و لم تقم بأي مظاهرات ضده فهي تؤيد الاستقرار وترى أن المجلس العسكري هو الأقدر على قيادة مصر في تلك الفترة، رغم أنه كان من المتوقع أن يحدث صراع بين الجيش و الإخوان بعد مصر الثورة.(11) و استمر الصراع على السلطة في مصر ما بين الإسلاميين و الليبراليين و العسكريين إلى أن فاز في الانتخابات الرئاسية يونيو 2012م الرئيس الحالي محمد مرسي الذي يمثل جماعة الإخوان المسلمين و حزب الحرية و العدالة. و لقد تقبل الشعب المصري الرئيس مرسي في البداية لانه يريد دولة مدنية، لكن سرعان ما حدث بعض الرفض للإسلامين من قبل الشعب و القوى السياسية و ذلك حول قضايا عدة أهمها الدستور حيث بدأت الأزمة بانسحاب بعض أعضاء الجمعية التأسيسية و كان أكثرهم من التيارات الليبرالية المعارضة للإسلاميين. ثم تطور الامر لمحاولة إبعاد النائب العام عبد المجيد محمود ليكون سفير لمصر في دولة الفاتيكان و لكنه لم يخضع لذلك (12). فأصدر الرئيس مرسي إعلان دستوري أدى إلى حدوث انقسام بين مؤيدين و معارضين له أي ما بين الإخوان و الثوار، و رغم ذلك أصر الرئيس محمد مرسي على قرارته و تم الاستفتاء على الدستور في 15 ديسمبر 2012م و تمت الموافقة عليه (13). لكن اعترض على هذه النتيجة الكثير من القوى السياسية حيث يروا أن هناك مخالفات كثيرة شابت الاستفتاء و مؤخرا بدأ يظهر بوادر خلاف ما بين مؤسسة الرئاسة و الجيش، حيث إتهم أحد قادة جماعة الإخوان المسلمين المجلس العسكري مرسي بتدبير حادث رفح الذي أودى بحياة 16 عسكريا مصريا، و أن مؤسسة الرئاسة كشفت ذلك، مما أدى إلى الإطاحة بالمشير محمد طنطاوى و الفريق سامى عنان (14). وظهرت الكثير من الشائعات حول إقالة الرئيس محمد للفريق عبد الفتاح السيسي (15) .مما أثار غضب المؤسسة العسكرية بأكملها و قامت بنفى ذلك ، و أعلنت أنها حريصة على الإبتعاد عن السياسة و أن مهمتها الأساسية حماية أمن مصر القومى وأنها ممكن أن تلعب دور في حال تعقد الأمور، كما أكدت أن ولاء المؤسسة العسكرية للشعب و الوطن (16)، مما أكد أن هناك بالفعل بوادر خلاف

و تابعت الدول الغربية و الولايات المتحدة الامريكية هذا الامر و رأوا أن هذا تحذير من الجيش للرئيس مرسي و أعلنت الولايات المتحدة أنها ستظل فقط إذا إستمر في التحلي بضبط النفس (17) . و من ثم تدارك الرئيس محمد مرسي ذلك بتأكيده احترام الجيش و في دعم مرسي المؤسسة العسكرية (18) . مما سبق يتضح أن الرئيس محمد مرسي يحاول كسب دعم خارجي لتثبيت حكمه إذا ما حدث إنقلاب ضده أو صراع بينه و بين المؤسسة العسكرية، و يتمثل الدعم الخارجي بالأساس من الولايات المتحدة الأمريكية التي هي حليف أساسي لإسرائيل، و لذلك يحاول الرئيس محمد مرسي الحفاظ على علاقات طيبة مع إسرائيل بقدر الإمكان. كما أن الأوضاع الحالية في مصر لا تسمح لأى خلاف أو حرب مع أسرائيل. بالاضافة الى ان مصر تحاول المحافظة على علاقات جيدة مع جميع الدول لكى تستطيع أن تلعب دور اقليمى فاعل و خاصة مع اسرائيل و الولايات المتحدة لكي تستطيع ان تتدخل في القضية الفلسطينية (19).

العامل الامني:

لقد فرضت اتفاقية السلام قيودا بشأن نشر قوات عسكرية مصرية في المنطقة الممتدة من الشرق وحتى معابر سيناء الحدودية، رغم أنها خاضعة للسيادة المصرية الكاملة، مما يمثل خطر يهدد الأمن القومي المصري، فعدد القوات المصرية المتواجدة في سيناء قليل مما أدى إلى حدوث معضلة أمنية في سيناء منذ ثورة 25 يناير2011م والتي تتمثل في الهجمات المسلحة على قوات حرس الحدود المصرية في شمال سيناء، و تكرار الهجمات الصاروخية تجاه أهداف داخل سيناء و على الحدود المصرية الإسرائيلية انطلاقا من الاراضي المصرية التفجيرات المتتالية لخط الغاز المؤدي إلى إسرائيل ، و ازدياد عمليات التهريب عبر الحدود بين مصر و قطاع غزة خاصة تهريب الاسلحة و تدفق الفارين و الهاربين عبر الأنفاق بين مصر و قطاع غزة إلى سيناء مما أدى إلى تكوين جماعات إرهابية منظمة في سيناء، فضلا عن تدفق الفلسطينيين إلى مصر بسبب الحصار الإسرائيلي عليهم (20). و من ثم تحاول مصر التواصل مع إسرائيل للتنسيق الأمني بينهم لحماية الأمن القومي المصري، و لكى تستطيع أن تتفاوض مع إسرائيل في حالة أي هجوم إسرائيلي على الفلسطينيين. يتضح مما سبق أن كل المحددات السابقة للعلاقات المصرية الاسرائيلية تؤكد أنه لابد لمصر أن تحاول الحفاظ على علاقات طيبة مع اسرائيل خاصة في هذه الفترة نظرا لانشغال مصر بعدم الاستقرار الداخلي

المبحث الثاني

العلاقات المصرية الإسرائيلية وثورة 25 يناير 2011

اولا: - موقف اسرائيل من الثورة وتداعياتها منذ اندلاع الاضطرابات في العالم العربي خلال مرحلة الربيع العربي 2011 ، نظرت إسرائيل بعين القلق لذلك الاتجاه الثوري وتلك التغييرات(21) وهو ما دفع "إيهود باراك" وزير الحرب ، إلى وصفها بأنها أشبه بـ"هزة أرضية تاريخية" ، سوف تدفع إلي "تسونامي" يؤدى إلى إفقاد إسرائيل لشرعيتها بدرجة كاملة(22)وفيما يتعلق بمصر، فلقد كانت إسرائيل قلقة للغاية خاصة علي علاقتها الخاصة بالجيش المصري ، الذي يشكل من منظورها مفتاح العلاقات بين البلدين والمحافظ والمنمي لها (م2)، حيث رأت أن الأحداث "تسونامي" أمني واستراتيجي ضرب إسرائيل ، سيؤدي إلي اختلالات في موازين القوى ، تحمل خطراً داهما على وجود وكيان إسرائيل (24) فاعتبر "عاموس جلعاد" رئيس الطاقم الأمني بوزارة الدفاع ، هذه التطورات بأنها "إعلان حرب على وجود إسرائيل" ، كما أكدت العديد من الدوائر الأخرى علي أن تداعيات ذلك سوف تؤثر على اسرائيل في عدة مجالات ، في مقدمتها مستقبل عملية السلام واتفاقية السلام ، فضلاً عن الأوضاع الاقتصادية والعسكرية (25) مرجحة أن إسرائيل سوف تكون أكثر الأطراف الإقليمية خسارة وتضرراً حال نجاح الثورة المصرية (26) ومن ثم ووفقاً لنظرية الأمن الاسرائيلي ، فإنه يتعين على إسرائيل أن تسعى جاهدة لإجهاض هذه الثورة واعاقة مساراتها ، وحال الفشل في ذلك تعمل على تحويلها الى مجرد حركة اصلاحية داخلية ، لا يمتد أثرها إلى السياسة الخارجية المصرية ، فعلاقات إسرائيل مع مصر تعتبر حجر الأساس في الحفاظ على الأمن القومي الإسرائيلي ومفتاح الحرب والسلام(27)وسقوط نظام مبارك سوف يفقد إسرائيل حليفاً استراتيجياً هاماً ، فوفقاً لـ "ألوف بن" يمثل خسارة فادحة للاستراتيجية الأمنية الإسرائيلية ، ويضع إسرائيل في أزمة حقيقية تستوجب تدشين سياسة بديلة في ظل بيئة إقليمية تتسم بقدر كبير من الغموض (28) كما أن ذلك سيقود إلى الحديث عن ميزانية مختلفة للدفاع والأمن ، وبناء قوات الجيش بشكل مختلف (29) ومن هنا ، كانت إسرائيل أولى الأطراف الرافضة للثورة المصرية ، وأول المحرضين عليها والداعين لإجهاضها (30) فعملت علي إدخال طرف أخر في المعادلة فأشركت المجتمع الدولي ، حيث طالبه " نتنياهو" بضرورة إلزام أي نظام قادم في مصر بالالتزام بمعاهدة السلام ، نظراً لأن الاعتقاد الراسخ لدى إسرائيل أن النظام الذي سيخلف مبارك سيكون إسلامياً تقوده جماعة الإخوان ، التي لا تعترف بإسرائيل وتعاديها بشدة (31) وتدعو دوماً إلى سحب معاهدة السلام ، وأيديولوجيتها ترى في إسرائيل عدوا اغتصب أرضاً إسلامية وأقام عليها دولته ، التي يجب محوها من الوجود ، فضلا عن إيمانها بحتمية زوالها وفقاً لوعد قرآني (32) وفي 30 يناير 2011 أعلن "نتنياهو" أن "السلام بين إسرائيل ومصر مستمر منذ ثلاثين عاماً ، وأن هدف إسرائيل هو ضمان | استمرار العلاقات" ، ونقلت إذاعة الجيش عن مصادر رفيعة في مكتبه قولها : "أن قلقاً كبيراً يسود دوائر صنع القرار بتل أبيب ، في ظل معلومات واردة تؤكد إصرار واشنطن على التغيير الكامل للنظام في مصر (33) ولقد عجزت كافة أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية عن التوقع بتداعيات الأحداث أو التنبؤ بتطوراتها(*) ، كما فشل أيضاً "أهارون فركش" رئيس جهاز الاستخبارات العسكرية الأسبق ، حيث أكد : " أن فرص

نجاح الجيش المصري في قمع المتظاهرين واستعادة النظام مرتفعة للغاية (34) ورغم تأكيد كافة المؤشرات على نجاح الثورة المصرية ، إلا أن الإسرائيليين ظل يراودهم الأمل في بقاء نظام مبارك ، وهو ما دفعهم إلى مهاجمة "الولايات المتحدة" لتخليها السريع والمريب عن مبارك حليفها الأقوى في العالم العربي (35)

ثانيا:- ابعاد التطور في العلاقات الثنائية بعد25 يناير 2011 تصاعدت الاحتجاجات الشعبية وربط المتظاهرون بين مسببات إفقارهم وتأكل هيبة مصر على المستوى الدولي وبين تبعية مبارك للتوجهات الأمريكية والإسرائيلية ، فطالبوا بإنهاء اتفاقيات QIZ وبيع الغاز لإسرائيل ، ورفعوا صوراً لمبارك مزينة برموز إسرائيلية ، إلى جانب لافتات كتبت بالعبرية تطالبه بالرحيل وتؤكد أنه سيكون محل ترحيب في تل أبيب (56) ثم اتجهت العلاقات الثنائية نحو أدنى مستوى لها ، وذلك عقب قيام إسرائيل في 18 أغسطس بالتوغل داخل الحدود في سيناء وقتل 5 جنود مصريين (37» فاقتحم آلاف المتظاهرين مبنى السفارة الاسرائيلية بالقاهرة وألقوا وثائقها من النوافذ ، وانزلوا العلم وأحرقوه مرددين شعارات : "دم جنودنا لن يكون عبثاً ، "الدم المصري ليس رخيصاً" ، وكان مطلبهم الأساسي طرد السفير وإغلاق السفارة ، وقطع العلاقات الدبلوماسية ، وإعادة التفاوض بشأن معاهدة السلام أو إلغاءها ، وأعلنوا اعتصاماً مفتوحاً حتى تتحقق مطالبهم(38) كما شددوا على أن اقتحام السفارة جاء للتأكيد على استمرارية الثورة ، وأنهم لن يعتبروا أنها قد انتصرت إلا بإسقاط كامب ديفيد (39) إلا أن الجيش المصري تحرك سريعاً ونشر قوات إضافية لحماية مقر السفارة ، الوقت الذي سارعت فيه الأحزاب السياسية والناشطون ومرشحو الرئاسة إلى الانضمام للمتظاهرين ، داعين الحكومة إلى اتخاذ إجراءات عقابية ، كوقف تصدير الغاز وتنقيح أو إلغاء معاهدة السلام . ورغم وجوب أن يكون هناك اعتذار فوري من قبل إسرائيل مع تشكيل لجنة تحقيق في الأمر، إلا أنها لم تفعل وشنت حرباً إعلامية ضد الحكومة الانتقالية في مصر، متهمة إياها بالعجز عن حماية مقر البعثة الدبلوماسية(40)، فتعاملت مصر بسخط وأرسلت طلباً لإسرائيل لإجراء تحقيق رسمي في الحادث ، وتحرك "سامي عنان" رئيس أركان الجيش إلى سيناء لقيادة التحقيقات ، إلا أنه مع تصاعد ضغط الرأي العام ، دعا "عصام شرف" رئيس مجلس الوزراء إلى اجتماع طارئ للمجلس ، وفي اليوم التالي نشر المجلس بياناً أعلن فيه استدعاء مصر لسفيرها في إسرائيل ، إلا أنه في غضون ساعات تم رفع البيان ، وبرر ذلك المتحدث الرسمي بأنه كان مجرد "مسودة" تم نشرها بطريق الخطأ ، حيث رجح المحللين أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة قد تدخل في ذلك ، وقدم ضمانات لإسرائيل بعدم اتخاذ مثل هذا القرار (41) ومع زيادة حجم التدخل الخارجي في مصر وتحديدا من قبل الولايات المتحدة ، التي كانت تربطها علاقات وثيقة مع بعض قادة الإخوان ، بدأ العمل الفعلي في استراتيجية تهدف إلي جلبهم إلى السلطة على غرار النموذج التركي (42) فأجريت الانتخابات البرلمانية في ديسمبر 2011 ووصل الإخوان إلى السلطة وأصبحوا يمثلون الأغلبية بالبرلمان ، وتصاعد القلق في إسرائيل بعدما أصبحوا منافسين أقوياء في الانتخابات الرئاسية (43) وذلك علي ضوء ما سبق وأكدته الجماعة علي لسان مسئول بارز بها ،من عزم على إعادة تقييم معاهدة السلام ، وقيام الحزب السياسي لهم بصياغة تشريع لتعديل المعاهدة(44) ، فضلاً عن قيام القاهرة بعدة خطوات اعتبرتها تل أبيب تغيراً في سياستها وتهديداً لاتفاقية السلام ، بدءاً بفتح معبر رفح ، ومروراً بتبني اتفاق المصالحة بين فتح وحماس ، ومباشرة التحقيق مع الجاسوس الإسرائيلي "إيلان جرابيل (45)، فضلاً عن إلغاء

اتفاقية تصدير الغاز، وهو ما اعتبره "إيلي نيسان" مؤشراً على التراجع في مستوى العلاقات ، خاصة مع ترحيب الشارع السياسي المصري بذلك وإشادة الإسلاميين بالقرار (46) ومع ازدياد المخاوف الإسرائيلية أرسل "نتنياهو" مستشاره الخاص "اسحاق مولخو" إلى القاهرة في 20 يونيو 2012، حيث عقد مباحثات مغلقة مع قادة المجلس العسكري ، خرجت بعدها "معاريف" تؤكد علي أن الجنرالات قد بعثوا برسالة تهدئة لنتنياهو: "أنه أياً كانت نتائج اتفاقية السلام (47) وفي ذات الوقت أبلغ زعماء الإخوان وخاصة "خيرت الشاطر" نائب المرشد السناتور "جون كيري" والسفيرة "أن باترسون" بأنهم سيحترمون معاهدات مصر الدولية (48) ولعل هذا ما تحقق بالفعل مع وصول "محمد مرسي" إلى السلطة ، حيث دخل الإخوان في عملية توازن حساسة

المبحث الثالث

العلاقات المصرية الإسرائيلية في عهد السيسي

منذ أن تدخلت المؤسسة العسكرية المصرية في الحياة السياسية، وأطاحت بالرئيس الأسبق محمد مرسي في 3 تموز/يوليو 2013، هناك حالة ترقب لكيفية تعامل وزير الدفاع الفريق عبد الفتاح السيسي مع الجانب الإسرائيلي، وذلك بعد أن شهدت العلاقات بين البلدين نوعاً من الفتور خلال فترتي حكم "المجلس العسكري" والرئيس الأسبق محمد مرسى، حيث اعتمدت العلاقات بين الطرفين حينذاك، على واشنطن كوسيط للتفاوض. وقد كانت أزمة اقتحام السفارة الإسرائيلية في مصر خلال أيلول/سبتمبر 2011، أحد الأسباب الرئيسة وراء فتور العلاقات بين البلدين. ويذكر أن تصاعد الأزمة السياسية في مصر بين المعارضة العلمانية ونظام «الإخوان المسلمين»، قد ألقى بظلاله على العلاقات المصرية الإسرائيلية، التي توترت نتيجة إرسال رئيس الوزراء الأسبق هشام قنديل لقطاع غزة أثناء عملية "عامود السحاب" في تشرين الثاني/نوفمبر 2012، ومحاولات التقارب مع إيران. كما أن إسرائيل كانت من الدول السباقة إلى تأييد النظام العسكري الجديد في أعقاب التحرك العسكري في 3 تموز/يوليو، بل إنها قامت بإطلاق حملات دبلوماسية في واشنطن والعواصم الأوروبية الكبرى من أجل دعم الوضع السياسي الجديد في مصر، حتى لا يصنف في خانة الانقلابات العسكرية، وحتى تمنع أي محاولات لفرض حصار دبلوماسي على القاهرة. ولم تمر هذه الجهود دون أن تكلل بالنجاح، حيث شهدت العلاقات المصرية- الإسرائيلية نمو غير مسبوق خلال فترة حكم السيسي، والتي كانت في كثير من الأحيان، مدفوعة من قبل السيسي نفسه. لقد تولى الفريق عبد الفتاح السيسي زمام الأمور في البلاد، باعتباره الحاكم الفعلي بعد الإطاحة بحكم «الإخوان المسلمين»، وكانت سيناء وما يحدث فيها من إرهاب، وتصاعد نشاط الجماعات الجهادية، واستهداف تلك المجموعات لمعسكرات الجيش وكمائنه، بمثابة الاختبار الأول للسيسي، لذلك استند الرئيس في عملياته العسكرية المستمرة ضد الإرهاب في سيناء إلى شراكته الاستراتيجية والأمنية مع إسرائيل، والتي أعطت الضوء الأخضر للقوات المصرية لتنتشر في مناطق واسعة داخل شمال سيناء "المنطقة (ب)، والمنطقة (ج)"، لكي تتمكن من مواجهة الجماعات التكفيرية والمسلحة بالسلاح الثقيل والمدرعات والطلعات الجوية. وقد جاءت تلك العمليات العسكرية على عكس ما ينص عليه الملحق الأمني من "اتفاقية كامب ديفيد". ومن ثم، أصبحت مواجهة الجماعات المسلحة في سيناء من أهم الملفات الأمنية بين البلدين. فقد أصبحت إسرائيل تتعاون مع مصر، من خلال قيامها بعدة طلعات جوية استخباراتية للكشف عن بؤر الإرهابيين. وكل ذلك في إطار سري، إذ لم تكن القاهرة لتعلن للرأي العام المحلي طبيعة شراكتها الأمنية العسكرية مع تل أبيب، حتى تتفادى الجدل

المطلب الأول

لقد تولى السيسي رئاسة الجمهورية بصفة رسمية في حزيران/يونيو 2014، وقال في خطابه الأول: "ستعمل على تحقيق استقلال دولة فلسطين وعاصمتها القدس الشرقية". ومن الجدير بالذكر، أن ملف القدس الشرقية يمثل قضية خلافية في العلاقات المصرية الإسرائيلية، يرجع تاريخها إلى عهد الرئيس الراحل محمد أنور السادات، والذي اعترض على ضم إسرائيل للقدس الشرقية، وإعلان القدس عاصمة لإسرائيل. ومن ناحية أخرى، كان تصريح السيسي وتأييده لحل الدولتين، وبأن القدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطين، أثره في تراجع وإضعاف الخطاب الذي يتبناه عدد من التيارات السياسية التي دعمت السيسي والمؤسسة العسكرية في مواجهة «الإخوان المسلمين» والفصائل الإسلامية الأخرى، مثل: الناصريين، واليساريين، وحزب النور السلفي، حيث عززت تلك التيارات السياسية من وجودها في الساحة المصرية بالاستناد إلى خطاب لا يعترف بإسرائيل، ويرى أن القدس وجميع الأراضي الفلسطينية عربية. لكن في ظل ظهور السيسي كزعيم شعبي أوحد لا ينافسه في شعبيته، لم تستطع الفصائل السياسية التي دعمته تضغط عليه، لتعديل خطابه الإيجابي تجاه إسرائيل. فقد استفاد السيسي من حالة الفراغ الأيديولوجي لمؤيديه، حيث عمل على إعادة تسويق العلاقات المصرية الإسرائيلية، باعتبارها ضرورة في ظل وجود عدو إقليمي مشترك "حركة «حماس»"، وهو امتداد لعدو داخلي "«الإخوان المسلمين»"، ونقل بذلك إسرائيل من خانة "صراع وجود" إلى خانة الشريك الضروري. وفي أعقاب تولي السيسي رئاسة الجمهورية، قامت إسرائيل بعمليتها العسكرية "الجرف الصامد" على قطاع غزة، حيث كانت هذه الحرب فرصة مواتية للسيسي لتقديم نفسه للمجتمع الدولي بعيداً عن الأزمة السياسية الدائرة في مصر، فاستفاد من رفض إسرائيل لأي جهود وساطة دولية لوقف إطلاق النار قطاع غزة أثناء تلك العملية العسكرية. ولم يثمر اجتماع باريس شيئاً، ولم تتمكن الولايات المتحدة، وبريطانيا، وألمانيا، وإيطاليا، وقطر، وتركيا، والاتحاد الأوروبي من إنهاء الأزمة المشتعلة في قطاع غزة. ونتيجة لذلك، لجأت إسرائيل إلى القاهرة، لتستضيف جولة المفاوضات مع الفصائل الفلسطينية، وتوقيع اتفاق وقف إطلاق النار بين الإسرائيليين والفلسطينيين. إن توجه السيسي للتقارب العلني مع إسرائيل ليس نابعاً فقط من إيمانه ببرجماتية العلاقة مع الإسرائيليين، وإنما لمروره بأزمات ضخمة داخل مصر، منها: الخصومة مع المعارضة الإسلامية والعلمانية، وتصاعد وتيرة العنف والإرهاب في سيناء والصحراء الغربية، وتباطئ الاقتصاد المحلي، وتناقص حصة مصر من مياه النيل. كل هذه الأمور دفعت السيسي إلى تجديد زعامته المحلية، من خلال احتلال مساحة دولية كمفاوض في حد أكثر الملفات الدولية حساسية (مفاوضات السلام الإسرائيلية الفلسطينية)، حتى يساعده ذلك في موقفه المحلي، فيجنبه أي محاولات للإطاحة به لقد توافقت مبادرة الرئيس السيسي للسلام مع مساع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو الذي رأي بأن مبادرة السيسي هي فرصة استباقية، تجنبه عناء المبادرة الفرنسية المدعومة أوروبياً وأمريكياً، باعتبارها وسيلة لتخفيف الضغط الدولي في انتقاد إسرائيل لعدم اتخاذها خطوات تفاوضية جادة مع الجانب الفلسطيني. فمبادرة السيسي لن تكلف نتنياهو سوى مزيد من التفاوض غير المقيد بإيقاف

التمدد الاستيطاني في الضفة الغربية، وقد تؤدي إلى نقل بعض الصلاحيات للسلطة الفلسطينية في مناطق محددة من الضفة الغربية. لقد ظهر التطور العلني للعلاقات المصرية الإسرائيلية جلياً، من خلال مشاركة السفير المصري حازم خيرت في مؤتمر "هرتسيليا" السادس عشر في إسرائيل، وعنوانه "أمل إسرائيلي، رؤيا أم حلم؟"، وتعتبر تلك المرة الأولى التي تشارك مصر بصفة رسمية في مؤتمر "هرتسيليا" المتخصص في مراجعة السياسات الأمنية والدفاعية للدولة العبرية. وقد صرح السفير المصري خلال ذلك المؤتمر بأن على إسرائيل والفلسطينيين الالتزام بالتوصل إلى سلام، وأن حل الدولتين هو الحل الوحيد، ولا توجد بدائل له، ولم يبق الكثير من الوقت لتحقيقه، مؤكداً أن تجاهل الحقيقة لن يؤدي إلى تغييرها، بل قد يؤدى إلى انفجار، نحن نحاول تجنّبه. لقد تطورت العلاقة بين البلدين إلى أبعد مدى، حيث قام وزير الخارجية المصري سامح شكري بزيارة لإسرائيل مؤخراً، كانت هي الأولى من نوعها منذ عام 2007، التقى خلالها برئيس الوزراء بنيامين نتنياهو في مقر رئاسة الوزراء في القدس عوضاً عن تل أبيب، فكان هذا اللقاء في صدارة المشهد الإعلامي العربي، وذلك نظراً لرمزية زيارة القدس، وتخطيها الثوابت الدبلوماسية التقليدية التي طالما تمسك بها الرؤساء المصريون منذ عهد الرئيس الأسبق حسني مبارك، وحتى أثناء فترة الرئيس الانتقالي عدلي منصور. وهكذا، وبعد اقتصار العلاقات المصرية مع إسرائيل لعدة سنوات، على الجانب الأمني والاستخباراتي فقط، أصبحت الدبلوماسية المصرية تتطلع اليوم، إلى دور محوري في تطوير العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية، من خلال تلك الزيارة التي قام بها وزير الخارجية المصري للقدس. ولعل وقوف سامح شكري أثناء تلك الزيارة، إلى جانب رأس" تمثال تيودور هرتزل ـ مؤسس الدولة الصهيونية، كان بمثابة تصالح مع تاريخ نشأة إسرائيل، في تناقض مع الأسس التاريخية العربية. وبالطبع، هناك ارتياح إسرائيلي لهذا التحول الرمزي في العلاقات مع مصر، حيث قامت رئاسة الوزراء الإسرائيلية بنشر صورة نتنياهو مع شكري أثناء مشاهدتهما نهائي كأس الأمم الأوروبية، في جو حميمي، يعكس بالطبع، عدم وجود أي تخوف لدى النظام المصري من ردود فعل محلية محتملة حول تطور العلاقات المصرية الإسرائيلية. وعلى الجانب الآخر، يحاول نتنياهو الاستفادة من هذه الزيارة، وإظهارها كإنجاز سياسي له، استطاع من خلاله النجاح في تعزيز علاقة إسرائيل بأكبر عدو تاريخي لها وهو "مصر". كما أظهرت الزيارة أيضاً، قدرة إسرائيل على نقل علاقتها مع الدول العربية إلى مستوى التحالف العلني، بعيداً عن جلسات الغرف المغلقة. وعلى الرغم من أن السيسي أظهر دائماً اهتماماً كبيراً بتطوير العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية، إلا أنه كانت هناك بعض التطورات الإقليمية التي جعلت هذا التقارب الدبلوماسي حاجة ملحة. لقد تزامن توقيت زيارة شكري للقدس مع اتفاق تطبيع العلاقات الإسرائيلية ـ التركية، والتي سبق وأن شهدت تدهوراً كبيراً بعد حادثة اقتحام القوات الخاصة التابعة للبحرية الإسرائيلية للسفينة التركية "مافي مرمرة"، وهي في طريقها لكسر الحصار عن قطاع غزة. وقد أثمر التقارب التركي ـ الإسرائيلي مؤخراً

الخاتمة

من خلال التحليل العلمي لطبيعة وتطور العلاقات المصرية الإسرائيلية خلال المراحل المتعاقبة ، ولاسيما ما بعد ثورتي 25 يناير 2011 و30 يونيو 2013 ، وعلي ضوء التوصيات السابقة ، فإنه يمكن تبيان الآتي :

1- إن العلاقات بين مصر وإسرائيل تحكمها العديد من المحددات التاريخية والسياسية والأمنية والثقافية ، وترتكز على عدد من القضايا المحورية التي تمس مصالح الطرفين .

2- أن هناك تناقض واضح وصارخ في الأسس التي بنيت عليها هذه العلاقات وبخاصة معاهدة السلام ، التي كبلت مصر بالعديد من القيود وحدت من حرية حركتها السياسية ، وانتقصت من سيادتها علي سيناء ،

3- أنه بات من الضروري إعادة تصويب مسار العلاقات ، عن طريق إعادة ضبط الأسس التي تقوم عليها وتعديل معاهدة السلام بما يتوافق مع
المصالح المصرية والأمن القومي المصري.
4- إن زيادة قدرة مصر بدرجة عالية في مجال حربها ضد الجماعات الارهابية على أرض سيناء وحسم تلك المواجهة ، رهين بهذا التصويب وذلك الضبط للعلاقات الثنائية .

5- يرجح أن تشهد هذه العلاقات في المستقبل المنظور وخلال حكم الرئيس "السيسي" نقلة نوعية ، ومزيد من التعاون المثمر القائم على توازن وتبادل المصالح . ومن ثم ، خلصت الدراسة إلى ضرورة بل حتمية تدشين مصر لاستراتيجية جديدة في علاقتها مع إسرائيل ، مع وجوب إعادة النظر بالمراجعة والتعديل لبنود معاهدة السلام المبرمة بين البلدين 26 مارس 1979

المصادر

1) محمد يحي.(28 فبراير 2012). بالصور و الخرائط:اسرائيل تكشف تفاصي مشروع السكة الحديد المنافس لقناة السويس.اليوم السابع.تم الدخول:(10 فبراير 2013). www.youm7.com/news.asp؟newsid=962060 نافعة. (26 نوفمبر 2011).

2) بين معطيات التاريخ والجغرافيا: أسس ومرتكزات السياية الخارجية في عهد مبارك.مركز حسن الجزيرة للدراسات. إبراهيم خطيب.(22 يوليو 2012). مستقبل العلاقات المصرية الإسرائيلية إلى أين؟. تم الدخول:(15 فبراير 2013) http://www.alamatonline.net/l3.php؟

3) id=36375 إبراهيم خطيب. مستقبل العلاقات المصرية الإسرائيلية إلى أين؟ المرجع السابق.
4) خالد سعيد التميمي.(3 يوليو 2012). مصر و إسرائيل .. مستقبل العلاقات.مركز سبأ للدراسات الإستراتيجية.

5) عمرو زكريا خليل.(2011).الثورة المصرية و مستقبل العلاقات المصرية الاسرائيلية و انعكاساتها على القضية الفلسطينية.تم الدخول:(15 فبراير 2013).

6) www.alazhar.edu.ps/library/aattachedFile.asp?id_no=0044622 إبراهيم خطيب. المرجع السابق
7) محمود محارب.(21 أبريل 2012). إسرائيل و الثورة المصرية.المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات.تم الدخول:(15 فبراير 2013)

8) http://www.dohainstitute.org/release/0e05903f-117f-4759-b44a-a4b28722 3c13
[36] محمود محارب. إسرائيل و الثورة المصرية.المرجع السابق.

9) [37]مها عزام (مايو 2012). المجلس العسكري بمصر و الإنتقال إلى الديمقراطية. تشاتام هاوس.تم الدخول (16 فبراير 2013). [38]

10) www.chathamhouse.org/sites/default/.../bp0512_azzam_arabic.pdfالأزمة السياسية بين الإخوان المسلمين و الجيش. (26 مارس 2012). الجزيرة. نت. تم الدخول: (16 فبراير 2013).

http://www.aljazeera.net/programs/pages/b1cb1a07-a9a7-4f7c-bf7e-c9cabfa3f03

11) خالد مطاوع.(18 ديسمبر 2012). مصر... هل هي مشكلة دستور؟ شبكة الاعلام العربية. تم الدخول (18 فبراير

2013) http://www.moheet.com/2012/12/18/%D9%85%D8%B 5%D8%B1-%D9%87%D9%84-%D9%87%D9%89-%D9%85%D

8%B4%D9%83%D9%84%D8%A9-%D8%AF%D8%B3%D8%A
A%D9%88%D8%B1%D8%9F/

12) عبدالله الأشعل (13 يناير 2012).أزمة الإعلان الدستوري و تداعياتها في مصر.الجزيرة . نت. تم االدخول(18 فبراير 2012).

(13) http://www.aljazeera.net/analysis/pages/01340911-63c7-4ecb-a edf-681f7275c529
معارضة مصر تطعن بالإستفتاء و تتعهد بإسقاطه.الجزيرة. نت. تم الدخول:(17 فبراير 2013).
(14) http://www.aljazeera.net/news/pages/576c8d44-443d-4875-b536-76b9 ab7b0295 قيادي إخواني يتهم المجلس العسكرى بتدبير مجزرة رفح للإطاحة بالرئيس مرسي.الشروق. تم الدخول(18 فبراير 2012).
http://www.echoroukonline.com/ara/articles/158098.html محمد فتحى.(18 فبراير 2013).

بعد شائعة إقالة السيس و تلميحات رئيس الأركان حول دور الجيش .. هل نحن على أبواب (10) أزمة جديدة الشباب الأهرام تم الدخول (18 فبراير)

http://shabab.ahram.org.eg/NewsContent/7/98/%D8%B5%D8%A7%D9%84%D8.(2013
%A9-
%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%B1/%D8%AA%D
8 %AD% %D8%A3%D8%B1%D9%83%D8%A7%D9%86-
%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%AF/9 507.aspx
16) رضا عوض. (27 فبراير 2013). رعب في مكتب الإرشاد بعد تصريح الجيش سينزل في ثانية. صوت الامة. تم الدخول (30 فبراير 2013).

http://www.soutalomma.com/articles/%C2%A9%D8%8A%D9%86%D89%
17) BBمحمدالبلاسئ.(2 مارس 2013). وورلد تريبيون: الجيش يوجه الإنذار الثاني لمرسي. الوطن. تم الدخول (3 مارس 2013).
18) http://www.elwatannews.com/news/details/140051 لقاء الرئيس مرسي مع عمرو الليثى. (24 فبراير)

(2013). http://www.youtube.com/watch?v=8QQXx7AhU2k كيهان برزيغار (30 أكتوبر 2012). الربيع العربي وتوازن القوى في الشرق الأوسط. مركز بلفر للعلوم
19) والشؤون الدولية آخر دخول: 3 آذار (مارس) 2013).
http://www.powerandpolicy.com/2012/10/30/the-arab-spring-and-th e-Balance-of-Power-
(20) in-the-Middle-East / #. UUG3rDdX2NE محمد عبدالله.(6 أغسطس 2012). هجوم رفح:خيارات مصر للتعامل مع معضلة الأمن في سيناء. موقع السياسة الدولية. تم الدخول: (3 مارس 2013)
http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/2/107-%D8%81%D9%B1%D8%AD.aspx